

قرارات

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٨ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط

والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠١٥

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة

الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٣ :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسيوط بجلسته ٢٠١٦/٢/٢٨

باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٥ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٨/١٠/٨ :

قـرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط والسوق التابع لها عن العام المالي ٢٠١٥ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٥٢٨٢٧٤٥,٩١ ج (فقط خمسة ملايين ومائتان واثنان وثمانون ألفاً وسبعمائة وخمسة وأربعون جنيهاً وواحد وتسعون قرشاً لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢١٦٠٦٠٧,٩٣ ج (فقط مليونان ومائة وستون ألفاً وستمائة وسبعة جنيهاً وثلاثة وتسعون قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات بما فيها زيادة مصروفات السوق عن إيراداته مبلغ ٣١٢٢١٣٧,٩٨ ج (فقط ثلاثة ملايين ومائة واثنان وعشرون ألفاً ومائة وسبعة وثلاثون جنيهاً وثمانية وتسعون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١٥/١٢/٣١ مبلغ ٢٢٢٥٢٦١٣,٧٠ ج (فقط اثنان وعشرون مليوناً ومائتان واثنان وخمسون ألفاً وستمائة وثلاثة عشر جنيهاً وسبعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٨/١٠/٨

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد